

## لائحة الشؤون الاقتصادية والتنمية الجهوية

يسجل المؤتمر بكل فخر واعتزاز صواب الخيارات التنموية الرائدة لسيادة الرئيس زين العابدين بن علي بأبعادها الجمالية والقطاعية والجهوية والبيئية واستنادها إلى مقاربة شاملة تعتمد تلازم الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل بناء مجتمع متطور، ويشيد بالنتائج الهامة التي تم تحقيقها على مستوى النمو وتنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية وتحسين الدخل ومستوى العيش بما أهل تونس للإندماج بنجاح في الدورة الاقتصادية العالمية ولأن تكون محل تقدير الهيئات والمؤسسات الدولية.

ينوّه المؤتمر بالمكاسب التي تحققت في الجهات بفضل العناية الموصولة التي ما انفكّ يوليها سيادة الرئيس زين العابدين بن علي للتنمية الجهوية، فتدعّم دور الجهة في العمل التنموي وأنجزت العديد من البرامج والمشاريع بما ساهم في تقليص الفوارق وإرساء مقومات التنمية المتوازنة.

يثمّن المؤتمر المجهودات المبذولة في مجال التنمية المستدامة التي ارتقت منذ التحوّل إلى منزلة أولية وطنية فتحسّنت جودة الحياة بالمدن والأرياف وتحققت عديد المكاسب في المحافظة على الموارد الطبيعية والعناية بالبيئة وترشيد استعمال الطاقة والنهوض بالطاقات المتجددة.

يعبّر المؤتمر عن عظيم اعتزازه بالإنجازات والمكاسب التي حققتها تونس بفضل التقدم الهام في تنفيذ البرنامج الرئاسي لتونس الغد بما مكن من إكساب الاقتصاد الوطني مزيدا من المناعة بالرغم من الوضع العالمي الصعب الذي ميّز المرحلة الأولى من تنفيذ البرنامج نتيجة المتغيّرات المناخية وتقلبات الظرف الاقتصادي العالمي لا سيما الارتفاع المشط لأسعار المحروقات والمواد الأساسية وتراجع نسق النمو العالمي.

إذ يستحضر المؤتمر الأهداف الاستراتيجية التي رسمها سيادة الرئيس للإرتقاء بتونس إلى مصاف الدول المتقدمة والمتمثلة في التقليل من نسبة البطالة بأربع نقاط ومضاعفة الدخل الفردي مرتين في أفق 2016 فإنه يعتبر أن تحقيق هذه الأهداف والتطلعات يستوجب رفع عدة تحديات.

يعتبر المؤتمر أن أول هذه التحديات هو التشغيل، ولا سيّما تشغيل حاملي الشهادات العليا، مما يقتضي مواصلة تصويب كل السياسات من أجل رفع هذا الرهان الجوهري.

كما يعتبر أن ثانيها يتّصل بالأمن الغذائي باعتباره من الرهانات الأساسية للمرحلة القادمة في ظلّ المستجدات العالمية والتغيرات المناخية مما يستوجب تفعيل برامج تأهيل القطاع الفلاحي وضمان استدامة النموّ في هذا القطاع. 1578؛ مر إلى تشجيع الاستثمار الخاص في مجال توسعة شبكة الغاز الطبيعي للرفع من نسق تزويد الجهات بالغاز الطبيعي وتنويع مصادر التزود، ويدعو إلى العمل على #&

ويؤكد المؤتمر في هذا السياق ضرورة تحقيق الأمن الطاقوي وإحكام التصرف في الموارد الطبيعية حفاظا على آفاق النمو في المستقبل.

كما يشدّد على أهمية مواصلة تحديث الاقتصاد الوطني وإحكام اندماجه في المحيطين الاقليمي والعالمي وتطوير مصادر نمو جديدة.

وإذ يؤكد المؤتمر ضرورة مواصلة الإصلاحات وتعميقها وتسريع نسقها قصد مزيد تحديث الإقتصاد وتمتينه وتحقيق انصهاره الفاعل في الدورة العالمية والرفع من قدرته على تحقيق نسق نمو أسرع بتوفير مصادر جديدة للنمو ذات طاقة تشغيلية عالية، فإنه يوصي خصوصا بمزيد تفعيل اتفاقيات التبادل الحرّ والشراكة مع مختلف البلدان وإحكام توظيفها خدمة للإقتصاد الوطني والاعداد الجيد للمفاوضات المتعلقة

بقطاعي الخدمات والفلاحة مع الإتحاد الأوروبي وفي إطار المنظمة العالمية للتجارة.

يكبر المؤتمر الأولوية المطلقة التي يوليها سيادة الرئيس لإحداث المؤسسات ودفع الاستثمار الخاص وبنوّه بالنتائج الهامة التي تمّ تسجيلها في هذا المجال وبالمشاريع الكبرى التي انطلقت في إطار اللزّمة أو ضمن برامج التعاون مع بعض الجهات من البلدان الشقيقة والصديقة .

واعتباراً لأهمية تعزيز نسق الاستثمار وتنويعه في تحقيق أهداف النمو والتشغيل في المرحلة القادمة يوصي المؤتمر بمزيد تحسين مناخ الأعمال وذلك بالمحافظة على القدرة التنافسية للموقع التونسي واعتماد اليقظة الدائمة بمتابعة ترتيب تونس في مجال الأعمال والحرص على ملائمة التشريعات لنسق تطوّر الاستثمار.

كما يوصي بالعمل على مزيد ترسيخ ثقافة المبادرة وإحداث المؤسسات والانتصاب للحساب الخاص في ظل قانون حفز المبادرة عبر الرفع من نجاعة هياكل المساندة وإحكام التنسيق بينها وتعبئة كل الهياكل وخاصة منها المنظمات المهنية والنسيج الجمعياتي ومنظومة التعليم والتكوين.

ويؤكد ضرورة تعزيز الاستثمار الخارجي المباشر خاصة عبر مزيد فتح قطاع الخدمات والحرص على توجيهه إلى الجهات الداخلية.

يثمّن المؤتمر السياسة النقدية والمالية التي تمّ اعتمادها منذ التحوّل المبارك بهدي من سيادة الرئيس زين العابدين بن علي والتي مكّنت من توفير التمويل الملائم للإقتصاد والمساهمة في المحافظة على التوازنات المالية وتأمين سلامة القطاع المصرفي.

ويسجل في هذا الإطار التطور الذي حقّقه المنظومة الجبائية التي مكّنت من تحسين مردود الاداء وتطوير خدمات ادارة الجبائية ويوصي

خصوصا بمواصلة تخفيف العبء الجبائي حسب الامكانيات المتاحة وتعزيز العدالة بين المطالبين بالاداء ومزيد الحرص على تنمية الحسّ الوطني لدى المواطن للقيام بواجبه الجبائي.

يؤكد المؤتمر ضرورة الإسراع بتجسيم منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف وفق توجهات البرنامج الرئاسي لتونس الغد بتفعيل الأطر القانونية والتشريعية التي تمّ وضعها للغرض وذلك قصد إحكام التصرف في الموارد العمومية والمحافظة على سلامة توازن ميزانية الدولة في ظلّ الضغوط المرتقبة.

يثمنّ المؤتمر الجيل الجديد من الإصلاحات التي تمّ اتخاذها في إطار النقطة السابعة من البرنامج الرئاسي (جهاز مصرفي متطور وتوجّه نحو التحرير الكامل للدينار) والتي مكّنت من تحقيق الاستقرار النقدي والمالي والتدرج نحو إكساب الخدمات المصرفية مقومات الجودة وتكريس قواعد التصرف الرشيد لدى مؤسسات القرض وتطوير هيكله القطاع وإحداث بنك مختص في تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

ويوصي المؤتمر بمواصلة برنامج تأهيل القطاع المصرفي تماشيا مع المقتضيات العالمية وذلك بحفز عمليات التقارب بين مؤسسات القرض والتدرج نحو أقطاب بنكية قادرة على مجاراة المنافسة الخارجية والتوجه نحو إنهاء العمل تدريجيا بالتفرقة بين البنوك غير المقيمة والبنوك المقيمة لإرساء سوق مصرفية تنافسية موحدة.

كما يوصي بمواصلة تحسين الخدمات البنكية الموجهة للأفراد والمؤسسات ودعوة البنوك بالخصوص إلى مزيد الإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

ويدعو إلى تشجيع المؤسسات المصرفية التونسية على الانفتاح على محيطها الإقليمي بما يدعم التقارب والاندماج بين الاقتصاديات المغربية وتهيئتها للإندراج في الاقتصاد العالمي.

يسجل المؤتمر الإصلاحات التي تمّ اتخاذها لتفعيل السوق المالية ، وإذ يؤكد على مواصلة هذه الإصلاحات ودعم نسقها فإنه يوصي بالاسراع بمراجعة التشريع المنظم للسوق المالية لتحقيق مزيد التوافق مع المعايير الدولية ، وبتسريع نسق إدراج الشركات وخصوصا المنخرطة منها في برنامج التأهيل في السوق البديلة وتطوير السوق المالية لتصبح ذات بعد إقليمي بما يسمح باستقطاب الإستثمار الأجنبي فضلا عن دعم نشر ثقافة السوق المالية لدى المتدخلين والمستثمرين.

وبخصوص قطاع التأمين، يوصي المؤتمر بمراجعة التشريع المتعلق بعقد التأمين لدعم الشفافية وتحسين جودة الخدمات وتعزيز الأسس المالية لشركات التأمين وتحديثها ودعم منظومة التأمين عبر توسيع التغطية وتعزيز مجالات التأمين على الحياة والتأمين على الصادرات والتأمين الفلاحي وحثّ البنوك على ترويج هذه الأدوات عبر شبكة فروعها.

يسجّل المؤتمر بارتياح الأشواط التي تمّ قطعها على درب جعل تونس ساحة مالية وخدماتية إقليمية ويوصي باستكمال المراحل المتبقية لتجسيم هذا الخيار وذلك بالتقدم على مستوى التحرير المالي الخارجي مما يستدعي إكساب الاقتصاد قدرة تنافسية كافية وإحكام التوازنات الجمالية وضمان ديمومتها خاصة بمزيد تطوير الادخار وترشيد الاستهلاك وتوخي سياسة نقدية ناجعة وسياسة سعر صرف ملائمة.

يعبّر المؤتمر عن اعتزازه بالمستوى المتميز الذي بلغته تونس في مجال تكنولوجيايات الاتصال بفضل ما أقرّه البرنامج الرئاسي لتونس الغد من توجهات مكنت من نشر الثقافة الرقمية وفتح المجال أمام كل الشرائح الاجتماعية للإنخراط في مجتمع المعرفة. كما يتوّه بما تحقق على درب بناء اقتصاد المعرفة من توفير بنية اتصالية عصرية وموارد بشرية كفأة وخدمات عن بعد متطورة ويعرب المؤتمر عن فخره بنجاح تونس المتميز

والباهر في تنظيم القمة العالمية لمجتمع المعلومات بما عزز صورة تونس وإشعاعها في الفضاء العالمي للإتصالات والمعلومات.

وإذ يؤكد المؤتمر ضرورة العمل من أجل المحافظة على مكانة بلادنا بين الدول في مجال اقتصاد المعرفة، ومزيد الإرتقاء بها، فإنه يوصي بمواصلة تطوير البنية التحتية الاتصالية والمشهد الوطني على مستوى خدمات الاتصال قصد الإرتقاء بتونس إلى أعلى المراتب الدولية ودعم قدرتها التنافسية لاستقطاب الاستثمار الخارجي.

يدعو المؤتمر إلى مزيد تنمية القدرات الوطنية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال من خلال تدعيم تكوين الاطارات حسب مواصفات الجودة.

وإذ يسجل المؤتمر المكاسب التي حققتها برنامج تأهيل الصناعة فإنه يوصي بدعم القدرة التنافسية للمؤسسات باستحداث نسق انخراط المؤسسات وخاصة منها الصغرى والمتوسطة وحثها على التجديد التكنولوجي في مجال الإنتاج وتعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة للتصرف والاتصال وبتشجيع المؤسسات على الترابط في إطار شبكات وحثها على التكتل ضمن مجتمعات مختصة في التزود والتصدير وحث المجتمعات الكبرى على الانتصاب المباشر بالاسواق الخارجية.

كما يدعو إلى حثّ المؤسسات على الاندراج بالبورصة لإنجاز برامجها بواسطة التمويل المباشر.

وإذ يثمن المؤتمر الجهود المبذول لتوفير فضاءات الانتصاب وفق حاجيات المستثمرين فإنه يوصي بإعداد مخططات مديرية طويلة المدى لتهيئة المناطق الصناعية بما يضمن تحقيق المعادلة بين التحكم في توسع تلك المناطق وحماية الاراضي ذات الصبغة الفلاحية وتحسين المرافق الضرورية لنشاط المؤسسة في الفضاءات الصناعية من حيث النقل والشحن البري والجوي والبحري.

ويسجل المؤتمر الاصلاحات التي تم ادخالها لتحسين أداء قطاع التجارة وتعزيز آليات السوق والمحافظة على المنافسة الشريفة ويوصي في هذا الإطار بمواصلة برامج تأهيل قطاع التجارة ومسالك التوزيع بما في ذلك مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري ، وبمزيد التحكم في تطور الأسعار للحفاظ على القدرة الشرائية وحماية المستهلك عبر تحسين جودة المنتوجات وتطوير نظم الرقابة الصحية، وبالععمل على تطوير المبادلات التجارية والالكترونية بإدراج هذا العنصر ضمن مكونات برامج التأهيل.

وإذ يسجل المؤتمر التطور النوعي الذي شهده قطاع السياحة فإنه يؤكّد على أن المرحلة القادمة تتطلب الإرتقاء بأداء هذا القطاع إلى مستويات أفضل وذلك من خلال إثراء المنتج السياحي ومزيد تنويعه عبر تطوير السياحة الاستشفائية والثقافية والبيئية والترفيهية، ووضع استراتيجية أكثر فاعلية في مجال الترويج والتسويق والتوجه نحو ترويج المنتج السياحي حسب خصوصيات الجهات، وكذلك تسريع نسق تأهيل الوحدات الفندقية والرفع في قدرتها التنافسية عبر الإرتقاء بجودة المنتج السياحي والخدمات الفندقية المسداة وتأهيل المحيط السياحي في جميع مكوناته والتشجيع على استعمال الطاقات النظيفة ، إلى جانب العمل على تطوير السياحة الداخلية وإرساء خطة وطنية لدعم السياحة الشبابية.

واعتبارا لأهمية قطاع الصناعات التقليدية في تنويع القاعدة الاقتصادية بالجهات والنهوض بالتشغيل، يؤكد المؤتمر ضرورة مواصلة تطوير القطاع ويوصي بتدعيم الابتكار في الصناعات التقليدية ودعم وجود المنتج التقليدي بالمسالك السياحية وتهيئة وتنظيم الأسواق العتيقة ووضع خطة لمزيد التعريف بمنتوجات القطاع دوليا بالاعتماد خاصة على وسائل الاتصال الرقمي.

ويسجل المؤتمر الدور الاستراتيجي الذي أصبح لقطاع النقل في ظل التحولات العالمية ويوصي بالارتقاء بالجودة ودعم السلامة في جميع خدمات النقل. وبالنهوض بالنقل العمومي الجماعي بين المدن وداخل المدن الكبرى وإحكام تنظيم وتخطيط النقل العمومي والتنسيق بين مخططات التهيئة الترابية والعمرانية من جهة والأمثلة التوجيهية للنقل من جهة أخرى. وكذلك تطوير النقل متعدد الوسائط والانخراط في منظومة الطرقات السيارة البحرية الأورومتوسطية.

وإذ يؤكد المؤتمر ضرورة وضع منظومة شاملة للنقل تأخذ بعين الاعتبار تكامل خدمات النقل بالتنسيق مع مختلف المتدخلين وتساهم في تجسيم الهدف الرئاسي الرامي إلى جعل تونس مركزا إقليميا للتجارة والخدمات، فإنه يوصي بإعطاء دفع جديد لقطاع النقل الحديدي والرفع من حصته في منظومة النقل اعتبارا لدوره في ترشيد كلفة النقل وتحسين ظروف التنقل والمحافظة على البيئة.

وفي مجال النقل الجوي والبحري يوصي المؤتمر بتطوير البنية الأساسية بإنجاز مشاريع هيكلية مندمجة للنقل البحري والجوي تتوفر فيها المواصفات العالمية باعتماد مساهمة القطاع الخاص لانجاز واستغلال هذه المشاريع. وبتحديد وتسوية الوضعية العقارية للموانئ وتوفير مخزون عقاري قصد الاستجابة لطلبات المستثمرين. وتحسين خدمات الموانئ الجوية الحالية وربطها بوجهات دولية جديدة.

ويدعو إلى مواصلة برنامج التحرير التدريجي للنقل الجوي مواكبة للنسق السريع الذي يشهده القطاع على المستوى الدولي والإقليمي واستكمال برامج تأهيل الشركات العاملة في قطاع النقل الجوي قصد الرفع من قدرتها التنافسية وإعدادها لمجابهة المنافسة الشديدة التي يشهدها النقل الجوي الدولي.

يعبر المؤتمر عن اعتزازه الكبير بالعناية الموصولة التي ما انفكّ سيادة الرئيس يوليها لقطاع الفلاحة والصيد البحري باعتباره قطاعا

استراتيجيا من حيث تحقيق الأمن الغذائي والمساهمة الفعالة في ضمان التوازنات الاقتصادية ودعم التنمية الجهوية.

يتمنّ المؤتمر النتائج الايجابية التي تمّ تسجيلها من خلال وضع خارطات الانتاج الفلاحي وتحسين المحيط العام للقطاع ومواصلة تنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بالموارد الطبيعية وتنظيم المهنة وتدعيم دورها.

واعتبارا للتحديات المستقبلية التي سيواجهها قطاع الفلاحة والصيد البحري والمتمثلة في ضمان الأمن الغذائي والمحافظة على الموارد الطبيعية فإن المؤتمر يوصي بتسريع نسق تأهيل المستغلات الفلاحية والقطاع الفلاحي بصفة عامة لإكسابه القدرة على المنافسة داخليا وخارجيا ودعم مردوديته وضمان دخل أفضل للفلاح وذلك بالعمل على توفير الآليات وتركيز أنماط للإنتاج تعتمد التقنيات المتطورة والملائمة للظروف المناخية المتقلبة وتطوير مجالات جديدة على غرار الفلاحة البيولوجية.

ويدعو المؤتمر إلى إعادة هيكلة البحث الفلاحي لمزيد تفعيل دوره وتعصير الفلاحة باعتماد محتوى تكنولوجي يتلاءم مع المتغيرات المناخية وتطوير الإرشاد الفلاحي ودعم التكوين المهني.

كما يوصي بوضع برنامج بحث وطني حول بذور الزراعات الكبرى مع التركيز على خلق أصناف حبوب متأقلمة مع المتغيرات المناخية والحفاظ على الموروث البيولوجي واستغلال بنك الجينات لتنويع البذور التي تتماشى مع المناخ وحث الفلاحين على إدخال الحبوب في التداول الزراعي.

يدعو المؤتمر إلى تفعيل دور الهياكل المهنية القاعدية وتحفيز الفلاحين على الانخراط فيها والتشجيع على بعث شركات تعاونية فلاحية.

ويوصي بالاستغلال الأمثل للمناطق السقوية ووضع البرامج الكفيلة بإعادة استعمال المياه المعالجة والعمل على التصرف الرشيد في الموارد

المائية، وكذلك الاستغلال الأفضل للفرص المتاحة في مجال تصدير المنتجات الفلاحية من خلال الاتفاقيات المبرمة الثنائية أو متعددة الأطراف والتشجيع على بعث مجتمعات للتصدير.

يؤكد المؤتمر ضرورة وضع برنامج لتطوير قطاع تربية الماشية ولتنمية الموارد العلفية البديلة.

كما يؤكد ضرورة تفعيل صندوق الجوائح الطبيعية باعتماد مبدأ التضامن الوطني في تمويله لضمانة الفلاح ومؤسسات التمويل.

يوصي المؤتمر أيضا بمواصلة تأهيل قطاع الصيد البحري من موانئ وتجهيزات بحرية وحث البحارة على تجديد أسطولهم والتشجيع على تجهيز المراكب بمعدات التبريد والتجميد الحيني. كما يوصي بالتشجيع على تربية الاسماك والأحياء المائية وتعزيز الاجراءات الحمائية للثروة السمكية من مخاطر الصيد العشوائي بتعميم المراقبة بواسطة الأقمار الاصطناعية والحرص على الراحة البيولوجية .

يعرب المؤتمر عن اعتزازه بالمكاسب التي تحققت في مجال البنية الأساسية بفضل العناية الموصولة لسيادة الرئيس لهذا القطاع الحيوي باعتبار دوره الهام في تعزيز القدرة التنافسية وإدماج الاقتصاد الوطني في الدورة العالمية واستقطاب الاستثمار ودعم التنمية الجهوية وتيسير تنقل الأشخاص ونقل البضائع .

كما ينوّه بالمشاريع الكبرى التي تم انجازها في مجال الطرقات السيارة والمحولات والطرق الحزامية والجسور والمسالك الفلاحية ، وما شهدته البنية الأساسية من تطور في مجالات النقل البري والحديدي والجوي والبحري .

ويوصي بخصوص البنية الأساسية في ميدان الطرقات بالعمل على تجسيم الهدف الرئاسي المتعلق بمضاعفة شبكة الطرقات السيارة ثلاثة

مرات خلال العشرية المقبلة وتدعيم الربط عبر الطرقات بالبلدان الشقيقة المجاورة وذلك بمواصلة بناء أقساط الطريق السيارة المغربية.

يدعو المؤتمر إلى مواصلة برامج تعصير الطرقات المهيكلية للتراب الوطني ذات الكثافة المرورية الهامة والتي تربط المدن الداخلية بشبكة الطرقات السيارة وتأهيل شبكة الطرقات المهيكلية من خلال تهذيبها وتدعيمها. ويدعو كذلك إلى تدعيم المسالك الريفية لربط مواقع الانتاج بمناطق الترويج والاستهلاك وتأمين حركة التنقل بين المناطق الفلاحية ومراكز المعتمديات والولايات.

يسجل المؤتمر الحرص الذي ما انفك يوليه سيادة الرئيس لموضوع الطاقة والمجهودات المبذولة لاحتواء تبعات تراجع الاحتياطي الوطني من النفط والارتفاع المشط لأسعار المحروقات.

وإذ يؤكد المؤتمر على أن موضوع الطاقة أصبح من التحديات الوطنية الكبرى ، فإنه يوصي بمواصلة الجهود للتقليص من الكثافة الطاقية لتبلغ مستوى البلدان الصناعية من خلال تعميم استعمال التكنولوجيا الطاقية الأكثر نجاعة وتدعيم النجاعة الطاقية في البناءات وتعزيز النقل الجماعي للأشخاص والنقل الحديدي للبضائع.

كما يوصي بتعزيز استعمال الطاقات المتجددة كطاقة الرياح لتوليد الكهرباء وتسخين المياه بالطاقة الشمسية ودعم البحث العلمي وإنجاز مشاريع نموذجية بالنسبة إلى التقنيات الجديدة.

يدعو المؤتمر إلى تشجيع الاستثمار الخاص في مجال توسعه شبكة الغاز الطبيعي للرفع من نسق تزويد الجهات بالغاز الطبيعي وتنويع مصادر التزود+

ويدعو إلى العمل على تطوير طاقة الخزن لكافة المواد البترولية وتركيزها بمختلف جهات البلاد بما يضمن إحكام مسالك التوزيع

تلبية لحاجيات الاستهلاك في أحسن الظروف وتوسيع طاقة استيعاب الموانئ البحرية لتسهيل عملية توريد وتصدير مختلف المواد البترولية.

واعتبارا إلى أن المحافظة على الموارد الطبيعية من أبرز تحديات المرحلة القادمة فإن المؤتمر يؤكد ضرورة ترشيد استغلالها بما يضمن تواصل النمو واستدامته ويفتح آفاقا جديدة لتونس وأجيالها الناشئة ويوصي بإحكام استغلال المخزون المائي للسدود واعتماد سياسة تعريفية ناجعة تحث على تجنب الاستهلاك المفرط والتبذير.

يدعو المؤتمر الى مزيد دعم البحث في مجال تحلية المياه مع العمل على إيجاد مياه بديلة لمياه الشرب كتحلية مياه البحر.

ويوصي بالعمل على الاستعمال الأنجع للأراضي الفلاحية ومراقبة خصوبة الأراضي عبر تكثيف البحوث وتدعيم الدراسات المتعلقة بالأراضي الهامشية وخاصة الأراضي المالحة وكيفية توظيفها للاستغلال الفلاحي.

وانطلاقا من ثوابت السياسة التنموية التي أرساها سيادة الرئيس والمتمثلة في تحقيق التنمية المستدامة ، واستنادا الى النتائج الايجابية التي توفقت اليها تونس في هذا الاطار من حيث تحسين جلّ المؤشرات المتعلقة بتطوير جودة الحياة والعناية بالبيئة.

يوصي المؤتمر بتطوير المنظومة التشريعية في مجال البيئة وتفعيلها وملاءمة القوانين والمواصفات البيئية التونسية مع المقاييس المعمول بها على الصعيد العالمي.

كما يدعو الى تدعيم برامج التطهير وحماية البيئة وتحسين جودة الخدمات البيئية واستكمال منظومة التصرف في النفايات الصناعية والخاصة ووضع أمثلة جهوية للتنمية المستدامة تتكامل مع الأمثلة الجهوية للتهيئة الترابية وإلى الاسراع في تنفيذ برامج حماية المدن من

الفيضانات وخاصة بعض المناطق بالعاصمة والمدن الكبرى وتجهيز المدن بالبنية التحتية لتصريف مياه الأمطار وتدعيم برامج حماية الشواطئ المتضررة من الانجراف واستصلاحها.

يؤكد المؤتمر ضرورة توفير آليات جديدة لتفعيل الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص ومكونات المجتمع المدني في مجال التنمية المستدامة، وكذلك أهمية وضع آليات استشرافية لتحديد موقع تونس من الانعكاسات المحتملة لقضايا البيئة الكونية بهدف اتخاذ الاحتياطات والاجراءات الوقائية اللازمة واستغلال إمكانيات التمويل والتعاون المتاحة وإيلاء العناية اللازمة لمجالات التكنولوجيا المحترمة للبيئة.

وفي مجال التهيئة الترابية والعمرانية والسكن ، يعرب المؤتمر عن إكباره للعناية الرئاسية الموصولة بظروف كافة الفئات الاجتماعية وحرصه بالخصوص على النهوض بالأحياء الشعبية المحيطة بالعاصمة والمدن الكبرى. يوصي المؤتمر بتركيز آليات تشاور وتنسيق بين الجهات على مستوى الأقاليم في مجال التهيئة الترابية وتدعيم الشراكة بين البلديات المتجاورة.

يدعو المؤتمر إلى إضفاء المرونة اللازمة على آليات تعديل الأمثلة التوجيهية ومراجعة التراتيب العمرانية لأمثلة التهيئة في اتجاه التكثيف السكني أخذا في الاعتبار التطور الهيكلي للأسرة.

ويوصي بمزيد التحكم في ظاهرة البناء الفوضوي بتعزيز برامج تهيئة المقاسم والسكن الاجتماعي حسب القدرات الشرائية لمختلف الشرائح الاجتماعية ودعم الجهود لصيانة وتهذيب الأحياء القديمة بما يكفل المحافظة على خصوصياتها المعمارية وتأمين وظائفها الاقتصادية والاجتماعية.

واستنادا إلى البرنامج الرئاسي لتونس الغد الذي تضمن عدة إجراءات لإعداد الجهات لتصبح أقطابا تنموية ودعم مواردها البشرية

والمالية وإرساء قاعدة اقتصادية أكثر تنوعاً، يوصي المؤتمر بدعم هيكلية المجالس الجهوية ومشمولاتها وتفعيل دور المجالس المحلية للتنمية بما يدعم وظيفتها في التصور والتخطيط والمتابعة والتقييم ويوصي أيضاً بمزيد تكريس اللامركزية واللامحورية بدعم الصلاحيات المفوضة لفائدة المصالح الجهوية.

ويوصي بتشخيص القطاعات الواعدة لكل جهة ووضع خطط قطاعية عملية قادرة على دفع الاستثمار وإحداث مواطن الشغل وتنويع القاعدة الاقتصادية الجهوية والمحلية وبمزيد تكريس التضامن والتكامل بين الجهات قصد تفعيل الحركة الاقتصادية بالمناطق ذات الاحتياجات الخصوصية بتوسيع مجال تدخل برنامج التنمية المندمجة وتشخيص برامج خصوصية لمعاوضة المجهود التنموي بالمعتمديات ذات الأولوية.

يدعو المؤتمر إلى مزيد تفعيل دور النسيج الجمعياتي لدفع التنمية الجهوية ودعم الشراكة بين الجماعات المحلية ومكونات المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال العمل البلدي، وإلى حث البلديات على وضع استراتيجيات تنموية عمرانية على المدى الطويل بالتعاون مع القطاعات ذات العلاقة للنهوض بنسيجها العمراني والحضري والمحافظة على الخصائص المعمارية لكل جهة.

يوصي المؤتمر بتخصيص الأراضي الدولية لإقامة مقاسم اجتماعية لفائدة الفئات ذات الدخل المحدود وتوفير الفضاءات الملائمة وتهيئة المناطق الحرفية وفضاءات الترفيه وتعاطي الأنشطة الثقافية والشبابية.

كما يوصي بمواصلة تحديث الإدارة البلدية ودعم البلديات بالموارد البشرية المتخصصة وتفعيل التعاون الدولي اللامركزي على مستوى الجهات وتعزيز صلاحيات البلديات في هذا المجال.

يثمن المؤتمر المجهودات المبذولة لتركيز مقومات الإدارة الرشيدة وتطوير الإدارة الالكترونية وتركيز الإدارة السريعة والشروع في إرساء

نظم الجودة بالمصالح العمومية طبقا للمواصفات العالمية بما مكن بلادنا من أن تحتل مكانة مرموقة ضمن الدول الصاعدة في مجال التنمية الإدارية.

وإذ يؤكد المؤتمر أن تحقيق الأهداف والتطلعات التنموية خلال المرحلة القادمة يبقى رهين الارتقاء بأداء الإدارة إلى مستوى المقاييس الدولية، فإنه يوصي بإيلاء وظائف الاستشراف والتصور الأهمية القصوى داخل الإدارة والعمل على تطوير أطرها التشريعية والتنظيمية وبتعميم المفاهيم الحديثة للتصرف الإداري بغرض تطوير أداء المصالح العمومية استئناسا بالتجارب الدولية الناجحة وتخفيف الإجراءات وإعطاء المصالح الإدارية مرونة أكثر في التصرف مع تكثيف مجالات المراقبة اللاحقة، وكذلك بإرساء آليات كفيلة بتشريك الإدارة الجهوية والمحلية في عملية التحديث الإداري تصورا وإنجازا ودعم اللامحورية بمزيد تفويض صلاحيات الإدارة المركزية إلى الإدارة الجهوية.